قصة سفرية النبي– صلى الله عليه وسلم– رفقة عمّه أبي طالب إلى الشام في ضوء علم الحديث

إعداد: د. فاروق بوعزة – جامعة باتنة –

أستاذ في جامعة باتنة1.

العنوان: رقم 78، نهج أ ف، حي كشيدة، 05005، باتنة.

هـ/ 0770544190.

الإيميل/faroukbouazza@yahoo.com

قصة سفرية النبي– صلى الله عليه وسلم– رفقة عمّه أبي طالب إلى الشام في ضوء علم الحديث

الملخص:

تتناول هذه الدراسة حادثة مشهورة في سيرة النبي – صلى الله عليه وسلم– قبل بعثته، وهي سفره مع عمّه أبي طالب إلى الشام، ولقائه بحيرا الراهب، وكيف سرد الواقعة كل من الإخباريين والمحدّثين ، ومن ثَمّ بيان أوجه الاختلاف بين المنهجين، وكيف أنّ بعض نقّاد الحديث وهّنوا الحديث بسبب راو دار عليه سند الحديث. ولأنّ هذا الراوي قد أخرج له الإمام البخاري حديثا في صحيحه، كان الكلام عن قضية القول بصحة الحديث بكون الراوي من رجال البخاري أو مسلم.

كما اهتمّت الدراسة بإبراز نقد بعض العلماء المحققين للحديث من خلال متنه، وكذلك فعل بعض العلماء المعاصرين. لتصل الدراسة في الأخير إلى أنّ تضعيف الحديث لا يعني إنكار القصة بالأساس، فبعض التفصيلات في قصة السفر هي المنكرة، ولكنّ السفر واقع.

الكلمات المفتاحية:

سفر؛ الشام ؛ بحيرا ؛ أبو طالب.

Abstract

This study deals with a famous incident in the biography of the Prophet -peace and prayer be upon him- before his mission, which is his travelling with his uncle Abo Talib to Alsham, and meeting the monk Bahirra, and how the story was narrated by both the tellers and the traditionists, and then to showing the differences between the two approaches, and how some of Hadith critics weakened that Hadith because of one its narrators. And since Imam Al-Bukhaari has already written a correct Hadith for this narrator in his Book, the talking about the issue of Hadith's validity of the talk that the narrator is one of the Al-Bukhari or Moslim's narrators.

The study also focused on highlighting the criticism of some of the examining scholars of Hadith through its text of tradition, so do some modern scholars. the study reach at the end that the weakening of the previous tradition does not

mean denying the story completely, thus, some details in the story of travel is not true, but travel is a reality.

بسم الله الرحمن الرحيم، وصلى الله وسلم وبارك على عبده ورسوله ، نبيّنا محمّد، وعلى آله وصحبه أجمعين، أمّا بعد:

فقد وقع أمامي كتاب تاريخ الإسلام للإمام الحافظ الذهبي، وعند بداية تفحّصي لفهارسه، وبالتحديد عند الجزء المتعلق بالسيرة النبوية، استوقفني عنوان،كان له الأثر في إثارة تساؤل مني، ذلك العنوان هو قوله –رحمه الله– "سفره مع عمّه إن صحّ "، ويقصد طبعا سفر النبي – صلى الله عليه وسلم –، وهو طفل صغير، مع عمّه أبي طالب إلى الشام. فوضعه للجملة الشرطية – إن صحّ– يوحي، كما هو واضح، بإمكانية عدم صحة الخبر المنقول في ذلك ،خاصة وأنّ هذا السفر وما حدث فيه من قصة الراهب بحيرا، ممّا سمعناه وعقلناه مذ كنّا صغارا، فأحببت أن أبحث بشيء من الإيجاز في هذه النقطة، وذلك بالرجوع إلى المواطن التي وردت فيها القصة، أو على الأقل أشهرها، بالاعتماد في ذلك على المنهجين المعروفين في سرد الأخبار، منهج الإخباريين، ومنهج المحدّثين، ومحاولة بيان أوجه الاختلاف في الروايات، وآراء جملة من الأئمة الأعلام في الحديث، من حيث الصحة أو عدم الثبوت، وما يترتّب أخيرا عن ذلك.

وأبدأ برواية ابن إسحاق في سيرته عن الرسول– صلى الله عليه وسلم– ، وقد روى هذه القصة دون أن يذكر السند، فقال–رحمه الله–:"...ثم إنّ أبا طالب خرج في ركْب تاجرا إلى الشام، فلمّا تهيّأ للرحيل وأجمع السّير، صبّ([1]) له رسول الله – صلى الله عليه وسلم– فأخذ بزمام ناقته وقال: يا عمّ، إلى من تكلني، لا أب لي ولا أمّ .؟ فرقّ له أبو طالب، وقال: والله لأخرجنّ به معي، ولا يفارقني ولا أفارقه أبدا، أو كما قال. فخرج به معه، فلمّا نزل الرّكب بصرى من أرض الشام، وبها راهب يقال له بحيرا في صومعة له، وكان أعلم أهل النصرانية، ولم يزل في تلك الصومعة قطّ([2]) راهب، إليه يصير علمهم عن كتاب فيهم– فيما يزعمون–، يتوارثونه كابرا عن كابر. فلمّا نزلوا ذلك العام ببحيرا، وكانوا كثيرا ما يمرّون به قبل ذلك لا يكلّمهم ولا يعرض لهم، حتى إذا كان ذلك العام نزلوا به قريبا من صومعته، فصنع لهم طعاما كثيرا، وذلك– فيما يزعمون– عن شيء رآه وهو في صومعته في الركب، حين أقبلوا، وغمامة تظلّه من بين القوم، ثم أقبلوا حتى نزلوا بظل شجرة قريبا منه، فنظر إلى الغمامة حتى أظلّت الشجرة، وتهصّرت([3]) أغصان الشجرة على رسول الله – صلى الله عليه وسلم– حتى استظلّ تحتها، فلمّا رأى ذلك بحيرا نزل من صومعته، وقد أمر بذلك الطعام فصنع، ثم أرسل إليهم، فقال: إني قد صنعت لكم طعاما يا معشر قريش فأنا أحبّ أن تحضروا كلّكم، صغيركم وكبيركم، وحرّكم وعبدكم. فقال له رجل منهم: والله يا بحيرا إنّ لك اليوم لشأنا، ما كنت تصنع هذا فيما مضى وقد كنّا نمرّ بك كثيرا فما شأنك اليوم؟ فقال له بحيرا: صدقت قد كان ما تقول ولكنكم ضيف، وقد أحببت أن أكرمكم وأصنع لكم طعاما فتأكلوا منه كلّكم، صغيركم وكبيركم، فاجتمعوا إليه، وتخلّف رسول الله – صلى الله عليه وسلم– من بين القوم ، لحداثة سنّه، في رحال القوم تحت الشجرة. فلمّا نظر بحيرا في القوم لم ير الصفة التي يعرف ويجد عنده. قال: يا معشر

قريش لا يتخلف أحد منكم عن طعامي هذا. قالوا له :يا بحيرا ما تخلّف عنك أحد ينبغي له أن يأتيك إلا غلام، وهو أحدث القوم سنًّا، تخلّف في رحالنا. قال: فلا تفعلوا، ادعوه فليحضر هذا الطعام معكم، فقال رجل مع القوم من قريش: واللات والعزّى إنّ هذا للؤم بنا، يتخلّف ابن عبد الله بن عبد المطلب عن الطعام من بيننا ! ثم قام إليه فاحتضنه، ثم أقبل به حتى أجلسه مع القوم. فلمّا رآه بحيرا جعل يلحظه لحظاً شديداً، وينظر إلى أشياء من جسده قد كان يجدها عنده في صفته. حتى إذا فرغ القوم من الطعام وتفرّقوا قام بحيرا فقال له: يا غلام أسألك باللات والعزّى إلا أخبرتني عمّا أسألك عنه، وإنما قال له بحيرا ذلك لأنه سمع قومه يحلفون بهما، فزعموا أنّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– قال له: لا تسلني باللات والعزّى شيئاً، فوالله ما أبغضت شيئاً قطّ بغضهما. فقال له بحيرا: فبالله إلاّ أخبرتني عمّا أسألك عنه. قال: سلني عمّا بدا لك. فجعل يسأله عن أشياء من حاله: من نومه، وهيئته، وأموره، فجعل رسول الله – صلى الله عليه وسلم– يخبره فيوافق ذلك ما عند بحيرا من صفته. ثم نظر إلى ظهره فرأى خاتم النبوّة بين كتفيه على موضعه من صفته التي عنده. فلمّا فرغ منه أقبل على عمّه أبي طالب فقال له: ما هذا الغلام منك؟ قال: ابني، قال له بحيرا: ما هو بابنك، وما ينبغي لهذا الغلام أن يكون أبوه حياً، قال: فإنه ابن أخي، قال: فما فعل أبوه؟ قال: مات وأمه حبلى به، قال: صدقت، ارجع بابن أخيك إلى بلده، واحذر عليه اليهود، فوالله لئن رأوه وعرفوا منه ما عرفت ليبغنّه شراً، فإنه كائن لابن أخيك هذا شأن فأسرع به إلى بلاده. فخرج به عمّه أبو طالب سريعاً حتى أقدمه مكة حين فرغ من تجارته بالشام.

فزعموا فيما يتحدّث الناس أنّ زبيرا وتمّاماً ودريسا، وهم نفر من أهل الكتاب قد كانوا رأوا من رسول الله – صلى الله عليه وسلم– في ذلك السفر الذي كان فيه مع عمّه أبي طالب أشياء، فأرادوه فردّهم عنه بحيرا، وذكّرهم الله عزّ وجلّ، وما يجدون في الكتاب من ذكره وصفته، أنهم إن أجمعوا لما أرادوا لم يخلصوا إليه، حتى عرفوا ما قال لهم، وصدقوه بما قال، فتركوه وانصرفوا." ([4])

ثم ذكر ابن اسحاق أنّ أبا طالب قال شعرا في تلك الحادثة، وذكر القصيدة. ([5])

ومن الإخباريين الذين رووا الحادثة الواقدي، ولكن بوجه مختصر، قال:"حدثني محمد بن صالح ، وعبد الله بن جعفر، وإبراهيم بن إسماعيل ابن أبي حبيبة، عن داود بن حصين، قالوا: لما بلغ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– اثنتي عشرة سنة خرج به عمّه أبو طالب إلى الشام في العير التي خرج فيها للتجارة ، ونزلوا بالراهب بحيرا ، فقال لأبي طالب في السّرّ ما قال، وأمره أن يحتفظ به، فردّه أبو طالب إلى مكة."([6])

كما ذكر القصة موجزة محمد بن سعد– رحمه الله– قال: أخبرنا خالد بن خداش ،أخبرنا معتمر بن سليمان قال: سمعت أبي يحدث عن أبي مجلز: أنّ عبد المطلب أو أبا طالب، شكّ خالد، قال: لما مات عبد المطّلب عطَف على محمد، فكان لا يسافر سفرا إلا كان معه فيه، وإنه توجّه نحو الشام، فنزل منزلا فأتاه فيه راهب، فقال: إنّ فيكم رجلا صالحا. فقال: إنّ فينا من يَقري الضيف، ويفكّ الأسير، ويفعل المعروف، أو نحوا من هذا. ثم قال: إنّ فيكم رجلا

صالحا. ثم قال أين أبو هذا الغلام.؟ قال: فقال: ها أنذا وليّه، أو قيل هذا وليّه. قال احتفظ بهذا الغلام ولا تذهب به إلى الشام، إنّ اليهود حُسُد، وإني أخشاهم عليه. قال: ما أنت تقول ذاك ولكنّ الله يقوله، فردّه. فقال: اللهم إني أستودعك محمّدا، ثم إنه مات.([7])

أما عن جانب المحدّثين فقد روى القصة جماعة، منهم: الإمام الترمذي والحاكم والبيهقي وابن عساكر والحافظ أبو بكر الخرائطي، كما ذكر ذلك الإمام ابن كثير([8]). وكذا رواه ابن أبي شيبة في المصنّف، والبزّار في مسنده، وأبو نعيم في الدلائل وفي معرفة الصحابة، كما ذكر ذلك محقّقا ومخرّجا رسالة: الإمام ابن القيم –رحمه الله– والمعنونة بـ: فوائد حديثية. ([9])

وقد بات هذا الحديث يعرف عند المحدّثين بحديث الغمامة. وهو الحديث الذي بدأ به ابن القيّم رسالته التي تحدّث فيها عن حديث الغمامة وحديث الغزالة والضبّ وأحاديث أخرى، والتي طبعت من طرف دار ابن الجوزي، واختار لها مَن حقّقها اسم فوائد حديثية. قال ابن القيم بعد أن حمد الله:" أمّا حديث الغمامة، فلم يروه البخاري ولا مسلم ولا أحد من أصحاب الصحيح، وإنما رواه الترمذي في جامعه([10])، فقال: "حدثنا الفضل بن سهل أبو العباس الأعرج البغدادي، حدثنا عبد الرحمن بن غزوان أبو نوح ، أخبرنا يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه ، قال:" خرج أبو طالب إلى الشام وخرج معه النبي – صلى الله عليه وسلم – في أشياخ من قريش، فلمّا أشرفوا على الراهب هبطوا فحلّوا رحالهم، فخرج إليهم الراهب، وكانوا قبل ذلك يمرّون به فلا يخرج إليهم ولا يلتفت. قال: فهم يحلّون رحالهم ، فجعل يتخلّلهم الراهب، حتى جاء فأخذ بيد رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، قال: هذا سيّد العالمين، هذا رسول ربّ العالمين، يبعثه الله رحمة للعالمين. فقال له أشياخ من قريش: ما علمك ؟ فقال إنكم حين أشرفتم من العقبة لم يبق شجر ولا حجر إلا خرّ ساجدا، ولا يسجدان إلا لنبيّ، وإني أعرفه بخاتم النبوّة أسفل من غضروف كتفه مثل التفاحة. ثم رجع فصنع لهم طعاما، فلمّا أتاهم به، وكان هو في رعية الإبل، قال: أرسلوا إليه. فأقبل وعليه غمامة تظلّه، فلمّا دنا من القوم وجدهم قد سبقوه إلى فَيء الشجرة ، فلمّا جلس مال فَيء الشجرة عليه. فقال: انظروا إلى فيء الشجرة مال عليه. قال فبينما هو قائم عليهم، وهو يناشدهم أن لا يذهبوا به إلى الرّوم ،فإنّ الروم إذا رأوه عرفوه بالصفة فيقتلونه. فالتفت فإذا بسبعة قد أقبلوا من الروم فاستقبلهم. فقال: ما جاء بكم. ؟ قالوا: جئنا أنّ هذا النبيّ خارج في هذا الشهر، فلم يبق طريق إلا بعث إليه بأناس، وإنّا قد أُخبرنا خبره بُعثنا إلى طريقك هذا. فقال: هل خلفَكم أحد هو خير منكم ؟ قالوا: إنما أُختِرنا خِيَرَة لطريقك هذا، قال أفرأيتم أمرا أراد الله أن يقضيه هل يستطيع أحد من الناس ردّه .؟ قالوا: لا. قال: فبايعوه وأقاموا معه. قال أنشدكم الله ، أيّكم وليّه؟ قالوا: أبو طالب. فلم يزل يناشده حتى ردّه أبو طالب، وبعث معه أبو بكر بلالا، وزوّده الرّاهب من الكعك والزيت." قال أبوعيسى(الترمذي): "هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه".([11])

وبنفس الإسناد أخرجه البزار في مسنده مع اختلافات يسيرة في بعض الألفاظ منها:(فخلّوا رحالهم) بدلا من (فحلّوا رحالهم)، و(تسع فوارس) بدلا من (سبع)، وقوله(فتابعوه) بدلا من (فبايعوه). كما أنّ البزّار لم يذكر أبا بكر وبلالا .([12])

ثم قال البزار:"وهذا الحديث لا نعلم رواه عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبيه إلا يونس بن أبي إسحاق، ولا عن يونس إلا عبد الرحمن بن غزوان، المعروف بقراد."([13])

كما رواه الحاكم في المستدرك، قال:" حدثنا أبو العباس محمد بن يعقوب، ثنا العباس بن محمد الدوري، ثنا قراد أبو نوح، أنبأ يونس بن أبي إسحاق، عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبي موسى، قال...الحديث". وهو بنفس ألفاظ الترمذي تقريبا، إلا في قوله: "فحلوا رحالهم"، رواها " فحوّلوا رحالهم"، وفي قوله "أُخبِرنا خِيَرَة"، رواها الحاكم:" أخبرنا خبره". وفي رواية الترمذي ذكرت لفظة "فبايعوه" مرة واحدة، وعند الحاكم مرتين، والأولى من قول بحيرا بصيغة الطلب.([14])

وقد جرت العادة أن تكثر الغرائب في روايات الإخباريين، لتساهلهم في الأخذ وعدم تمحيص دقيق للأسانيد، لكنّ الملاحظ على هذه القصة أنّ الغرابة قد جاءت أشدّ من طرف المحدّثين منها إلى الإخباريين، ومن المعلوم أنّ المحدّثين الذين أوردوا هذا الحديث ليسوا من الملتزمين برواية الصحيح.

وممّا تعقّبه المحقّقون والمدقّقون من أهل الحديث على هذه الرواية، ما ذكره كل من الإمام الذهبي وابن القيّم وابن كثير، فقد أجمعوا على أنّ الحديث "تفرّد به قراد، واسمه عبد الرحمن بن غزوان، ثقة احتج به البخاري والنسائي ورواه الناس عن قراد."([15]) فمدار أسانيد الحديث كلّها حول قراد هذا . قال ابن كثير:"وهكذا رواه غير واحد من الحفاظ، من حديث أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان الخزاعي مولاهم، ويقال له الضبي، ويعرف بقراد، سكن بغداد، وهو من الثقات الذين أخرج لهم البخاري، ووثّقه جماعة من الأئمة والحفّاظ، ولم أر أحدا جرّحه، ومع هذا في حديثه هذا غرابة."([16]). أمّا الإمام الذهبي فقد قال عنه :"حدّث عنه أحمد والكبار، وكان يحفظ وله مناكير."([17]) ونقل الإمام الذهبي عن ابن معين أنّه قال في قراد: " ليس به بأس، وعن علي وابن نمير توثيقهما له."([18]) وقال الإمام ابن حجر عنه في مقدّمته في شرحه للبخاري، والموسومة بـ : هدي الساري:"وثّقه ابن المديني وابن نمير ويعقوب بن شيبة وابن سعد، وقال ابن معين: صالح ليس به بأس. وقال أبو حاتم: صدوق. وقال الدارقطني: ثقة وله أفراد."([19]) أما ابن حبان فقد قال عنه:"كان يخطئ، يتخالج في القلب منه لروايته عن الليث، عن مالك، عن الزهري، عن عروة، عن عائشة قصة المماليك."([20]).

والحديث هذا والمعروف بحديث المماليك، قد أنكره غير واحد من أهل العلم ، بل عندما سئل عنه أحمد بن صالح ، قال: هو موضوع ([21]). وسأل ابن أبي حاتم أباه عنه، فقال: " نرى أنّ قرادا غلط، بحثنا عن هذا الحديث من حديث مالك، ولم نصب له أصلا."([22]). والشيخ الألباني قال عنه :"صحيح الإسناد."([23])

وللفائدة أُورد حديث المماليك هذا. روى الإمام أحمد والترمذي من طريق عبد الرحمن بن غزوان أبي نوح، حدّثنا ليث بن سعد، عن مالك بن أنس، عن الزهري، عن عروة ،عن عائشة: أنّ رجلا قعد بين يدي النّبي فقال: يا رسول الله، إنَّ لى مملوكَين يُكذِبونني ويخونونني ويعصونني وأشتمهم وأضربهم، فكيف أنا منهم.؟ قال: يُحسَب ما خانوك وعصَوك وكذبوك وعقابك إيّاهم، فإن كان عقابك إيَّاهم بقدر ذنُوبهم كانَ كفافا، لا لك ولاَ عليك، وإن كان عقابك إيَّاهم دون ذنوبهم كان فضلا لك، وإن كان عقابك إيَّاهم فوق ذنوبهم اقْتُصَّ لهم منك الفضل. قال فتنحّى الرّجل فجعل يبكى ويهتف. فقال رسول الله- صلى الله عليه وسلم- : أما تقرأ كتاب الله :" **ونَضَعُ الموازينَ القِسْطَ لِيوم القيامةِ، فلا تُظلَمُ نفسٌ شيئًا**.." الآيَة. (الأنبياء: ٤٧) فقال الرّجل: والله يا رسول الله، ما أجد لي ولهؤلاء شيئا خيرا من مفارقتهم، أشهدكم أنهم أحرار كلّهم. "([24])

نعود إلى حديثنا فأقول: وغرابة الحديث تكمن في أنه لا يُعرف إلا من هذا الوجه. قال عباس الدّوري:" ليس في الدنيا أحد يحدّث به غير قراد أبي نوح، وقد سمعه منه أحمد بن حنبل ويحيى بن معين لغرابته وانفراده".([25]). ولما روى الحديثَ الإمام الحاكم في المستدرك ، قال:"هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يخرّجاه."([26]) وتساهل الحاكم في تصحيحاته أمر معروف عنه.

وقد نازع الشيخ مشهور بن حسن في حكم الحاكم على الحديث بكونه على شرط الشيخين، بقوله :" لا يسلم له، فقد أخرج البخاري لقراد فقط، أمّا يونس بن أبي إسحاق، فقد أخرج له مسلم فقط، فالحديث لا هو على شرط البخاري ولا شرط مسلم. "([27])

وقال الإمام ابن القيم معلّقا على قول الحاكم: "هو على شرط مسلم." قال-رحمه الله-: "وليس كما قال، فإنّ مسلما إذا احتج بثقة لم يلزمه أن يصحّح جميع ما رواه، ويكون كلّ ما رواه على شرطه، فإنّ الثقة قد يغلط ويهم، ويكون الحديث من حديثه معلولا علة مؤثرة فيه مانعة من صحته، فإذا احتجّ بحديث من حديثه غير معلول، لم يكن الحديث على شرطه."([28])

ومعظم الذين تحدّثوا عن توهين الحديث لم يقصدوا بالجرح غير أبي نوح عبد الرحمن بن غزوان، ومستندهم في ذلك واضح، إذ أنّ مدار الحديث يقوم عليه، كما أنه هو المعروف بالتفرّد ورواية المناكير أحيانا، كما قال عنه الدارقطني والذهبي وقد مرّ بنا ذلك، لكن لا يجب استبعاد أمر آخر، وهو إمكانية أن يكون الوهم الموجود في الحديث قد جاء من يونس بن أبي إسحاق، فهو وإن كان قد قال فيه عبد الرحمن بن مهدي والنسائي: "ليس به بأس"، ويحيى بن معين قال عنه:" ثقة"، فقد قال فيه أيضا أحمد بن حنبل:"حديثه فيه زيادة على أحاديث الناس" ، ووصف حديثه بأنه مضطرب. وعندما ذُكر عند يحي بن سعيد القطان قال: " كانت فيه غفلة."([29]) وقال عنه أبوحاتم: "صدوق لا يحتج به". وقال ابن خراش :"في حديثه لين". أمّا الذهبي فقد قال عنه :" هو صدوق ما به بأس، ما هو في قوة مسعر ولا شعبة."([30])

أمّا عن درجة الحديث فقد اختلف فيها بين التصحيح والتضعيف، وإن كانوا قد اتفقوا على أنّ فيه عبارات منكرة لا تصحّ، أي ذات العبارات وليس كل الحديث.

فالإمام ابن القيّم–رحمه الله– في كتابه فوائد حديثية، وبعد أن ذكر حديث الغمامة هذا ، قال: "وهو حديث منكر جدا من وجوه:

أحدها: أنّ النبيّ لما خرج في هذه المرّة إلى الشام مع عمّه أبي طالب، كان له من العمر ثلاث عشرة سنة. قال أبو عمر بن عبد البر: خرج النبي– صلى الله عليه وسلم– مع عمّه في تجارة إلى الشام سنة ثلاث عشرة من الفيل، فرآه بحيرا الراهب، فقال: احتفظوا به، فإنّه نبي. وخرج إلى الشام في تجارة لخديجة بنت خويلد، فرآه نسطور الراهب، وقد أظلّته غمامة، فقال هذا نبيّ، وذلك سنة خمس وعشرين"([31]). ثم واصل قوله ناقلا كلام محمد بن سعد في طبقاته:" أخبرنا محمد بن عمر، حدّثني محمد بن صالح وعبد الله بن جعفر، وإبراهيم بن إسماعيل بن أبي حبيبة عن داود بن الحصين، قالوا: لما بلغ رسول الله –صلى الله عليه وسلم– اثنتي عشرة سنة، خرج به أبو طالب إلى الشام في العير التي خرج فيها للتجارة، ونزلوا بالراهب بحيرا، فقال لأبي طالب في السرّ ما قال، وأمره أن يحتفظ به أبو طالب معه، فردّه إلى مكة.([32])

ثم يقول ابن القيم: "ففي هذه الآثار خروجه إلى الشام مع عمّه أبي طالب كان وله اثنتا عشرة سنة، ومعلوم أنّ بلالا ذلك الوقت لم يكن موجودا، فإنه مات سنة عشرين من الهجرة، أي في خلافة عمر، وله ثلاث وستون سنة، أو نحوها، فيكون مولده بعد سفر النبي – صلى الله عليه وسلم– مع عمّه بسبع سنين، ويكون للصدّيق حينئذ من العمر عشر سنين. فكيف يبعث مَن عمره عشر سنين مع النبي – صلى الله عليه وسلم– مَن ولد بعد ذلك بسبع سنين؟ هذا من المحال البيّن."([33])

وقال أيضا في كتابه زاد المعاد: "ووقع في كتاب الترمذي وغيره أنه بعث معه بلالا، وهذا من الغلط الواضح، فإنّ بلالا لم يكن موجودا ، وإن كان فلم يكن مع عمّه ولا مع أبي بكر."([34])

أمّا الإمام الذهبي، فعندما ترجم لعبد الرحمن بن غزوان أبي نوح قراد ، صاحب مدار الحديث، قال:" أنكر ماله حديثه عن يونس بن أبي إسحاق عن أبي بكر بن أبي موسى عن أبي موسى، في سفر النبي – صلى الله عليه وسلم– وهو مراهق مع أبي طالب إلى الشام، وقصّة بحيرا ، ومما يدل على أنه باطل، قوله وردّه أبو طالب وبعث معه أبو بكر بلالا، وبلال لم يكن خلق بعد ، وأبو بكر كان صبيا."([35]) .

وبالإضافة إلى تعليله للحديث بذكر أبي بكر وبلال، فإنه يتفطن إلى دقائق عجيبة أخرى في نقده، فيقول عن الحديث، مبتدئا بتفصيل العلة الأولى: "وهو حديث منكر جدا، وأين كان أبو بكر؟ كان ابن عشر سنين، فإنه أصغر من رسول الله بسنتين ونصف. وأين كان بلال في هذا الوقت؟ فإنّ أبا بكر لم يشتره إلا بعد المبعث، ولم يكن ولد بعد. وأيضا، فإذا كان عليه غمامة تظلّه، كيف يتصوّر أن يميل في‌ء الشجرة؟ لأن ظلّ الغمامة يعدم في‌ء الشجرة التي نزل تحتها، ولم نر النبي– صلى الله عليه وسلم– ذكّر أبا طالب قطّ بقول الراهب، ولا تذاكرته قريش، ولا حكته أولئك

الأشياخ مع توفّر هممهم ودواعيهم على حكاية مثل ذاك، فلو وقع لاشتهر بينهم أيّما اشتهار، ولبقي عنده – صلى الله عليه وسلم – حسّ من النبوة، ولما أنكر مجيء الوحي إليه أوّلاً بغار حراء، وأتى خديجة خائفا على عقله، ولما ذهب إلى شواهق الجبال ليرمي نفسه – صلى الله عليه وسلم- . وأيضا فلو أثر هذا الخوف في أبي طالب وردّه، كيف كانت تطيب نفسه أن يمكنه من السفر إلى الشام تاجرا لخديجة. وفي الحديث ألفاظ منكرة، تشبه ألفاظ الطرقية." ([36])

ومن أقوال الإمام الذهبي في موطن آخر من كتبه عن الحديث، ما جاء في كتابه المغني في الضعفاء، عندما ذكر قراد فقال: "وروى عن يونس ابن أبي إسحاق حديثا منكرا في سفر النبي مع عمّه إلى الشام ، يشهد القلب بوضعه."([37])

وأمّا الإمام الحافظ ابن كثير، فقد علِمنا استغرابه لهذا الحديث، ومدار غرابة الحديث عنده تمحورت حول ثلاث نقاط، يقول:" أنه من مرسلات الصحابة، فإنّ أبا موسى الأشعري إنما قدم في سنة خيبر، سنة سبع من الهجرة، ولا يلتفت إلى قول ابن إسحاق في جعله له من المهاجرة إلى أرض الحبشة من مكة، وعلى كل تقدير فهو مرسل، فإنّ هذه القصة كانت ولرسول الله- صلى الله عليه وسلم- من العمر- فيما ذكره بعضهم- ثنتا عشرة سنة، ولعل أبا موسى تلقّاه من النبي – صلى الله عليه وسلم- فيكون أبلغ، أو من بعض كبار الصحابة- رضوان الله عليهم-، أو كان مشهورا مذكورا أخذه من طريق الاستفاضة.

الثاني: أنّ الغمامة لم تذكر في حديث أصحّ من هذا.

الثالث: أن قوله: "وبعث معه أبو بكر بلالا "، إن كان عمره- عليه الصلاة والسلام- إذ ذاك ثنتي عشرة سنة، فقد كان عمر أبي بكر إذ ذاك تسع سنين أو عشرة، وعمر بلال أقلّ من ذلك، فأين كان أبو بكر إذ ذاك؟ ثم أين كان بلال؟ كلاهما غريب.."([38])

وبالرجوع إلى رواية ابن إسحاق، نجد أنه لم يذكر أنّ أبا بكر أرسل معه بلالا. وقال ابن القيّم عنه في ذلك:"وهو كان أعلم من أن يذكر ذلك."([39]) كما نلاحظ أنّ ابن إسحاق ردَّد أكثر من مرة عبارة- فيما يزعمون-، وفيها من توهين الجزء المقصود بالرواية ما فيها.

ونعود إلى الإمام ابن القيّم، إذ يفصّل في قصة الغمامة، فيقول:"ولو صحَّ الحديث لم يكن فيه أن الغمامة كانت تظله دائما، أين سار وأين نزل، فإنّ هذا كذب قطعا، وهو- صلى الله عليه وسلم – أجلّ وأعظم قدرا وأعلى منزلة من أن يحتاج في مناقبه ومعجزاته إلى الكذب عليه، فإنّ معجزاته وفضائله وما خصّه الله به يفوق الحصر، والتظليل بالغمام ليس من خصائص النبوة، فإنّ الله سبحانه ظلّل الغمام على بني إسرائيل في التيه، فقال تعالى:" **وظلَّلْنَا علَيكُم الغَمامَ وأَنزلْنَا عَليكُم المَنَّ والسَّلوى**.." (البقرة: ٥٧)، وقد صحَّ عن النبي – صلى الله عليه وسلم- أنّه لما رمى الجمرة ستره بلال أو أسامة من حرّ الشمس، وكانوا إذا أتوا على شجرة لها ظلّ تركوها له – صلى الله عليه وسلم- فنزل تحتها. وكان في أسفاره يصيبه الحرّ والشمس مع أصحابه في الله وفي مرضاته وطاعته، وذلك أعظم لأجره وأكمل لمنزلته عند الله، كما كان يصيبه الجوع والأذى، ولو شاء الله لأجرى جبال الذهب والفضة معه.." إلى أن يقول: "فليس في إصابة الشمس

والحرّ والبرد والجوع هضم من منزلته، ولا نقص من مرتبته – صلى الله عليه وسلم – ، ومعجزاته أجلّ وأعظم وأظهر وأصحّ من تظليل الغمامة، وقد أغناه الله بتلك المعجزات الباهرة، والآيات المتظاهرة عن أن ينسب إليه ما لم يصحّ عنه، وفي ذلك جناية عظيمة على الدين وعلى جنابه الكريم – صلى الله عليه وسلم– ، وتطريق للزنادقة وغيرهم من الكفّار، إلى القدح في دين الإسلام بهذين النوعين عظيمة."([40])

ومن بين الذين ضعّفوا الحديث بسبب متنه، ابن سيّد الناس في عيون الأثر، يقول: "..ليس في إسناد هذا الحديث إلا مَن خرّج له في الصحيح، وعبد الرحمن بن غزوان أبو نوح لقبه قراد، انفرد به البخاري، ويونس بن أبي إسحاق انفرد به مسلم، ومع ذلك ففي متنه نكارة، وهي إرسال أبي بكر مع النبي – صلى الله عليه وسلم – بلالا، وكيف وأبو بكر حينئذ لم يبلغ العشر سنين؟ فإن النبي – صلى الله عليه وسلم– أسنّ من أبي بكر بأزيد من عامين، وكانت للنبي– صلى الله عليه وسلم– تسعة أعوام على ما قاله أبو جعفر محمد بن جرير الطبري وغيره،([41]) أو اثنا عشر على ما قاله آخرون. وأيضا فإنّ بلالا لم ينتقل لأبي بكر إلا بعد ذلك بأكثر من ثلاثين عاما، فإنه كان لبني خلف الجمحيين، وعندما عذّب في الله على الإسلام اشتراه أبو بكر– رضي الله عنه– رحمة له واستنقاذا له من أيديهم، وخبره بذلك مشهور. وقوله (فبايعوه) إن كان المراد فبايعوا بحيرا على مسالمة النبيّ – صلى الله عليه وسلم – فقريب، وإن كان غير ذلك فلا أدري ما هو.؟ "([42])

ومن العلماء الذين أنكروا صحة الحديث الشيخ الغزالي في كتابه فقه السيرة، إذ يقول أولا عن القصة بصيغة التمريض: "وقيل أيضا إنّ كوكبة من فرسان الروم أقبلت على بحيرا كأنها تبحث عن شيء، فلمّا سألها: ما جاء بكم.؟ قالوا: جئنا لأنّ نبيّا يخرج هذا الشهر، فلم يبق طريق إلا بعث إليها ناس للقبض عليه، فجادلهم بحيرا حتى أقنعهم بعبث ما يطلبون." ([43]) ثم يقول: " والمحقّقون على أنّ هذه الرواية موضوعة مضاهاة لما يذكره الإنجيليون من أنّ ناسا طلبوا المسيح عقب ولادته لقتله، وهي عند المسيحيين مضاهاة لما عند الوثنيين من أنّ بوذا لما وضعته أمّه العذراء طلبه الأعداء ليقتلوه.."([44])

ويقابل هذا الفريق فريق آخر يرى صحة الحديث، إلا ما كان من ذكر أبي بكر وبلال فعدّوه وهمًا. قال المباركفوري :" قال الجزري إسناده صحيح ورجاله رجال الصحيح أو أحدهما، وذكر أبي بكر وبلال فيه غير محفوظ، وعدّه أئمتنا وهمًا، وهو كذلك، فإنّ سنّ النبي– صلى الله عليه وسلم – إذ ذاك اثنا عشرة سنة، وأبو بكر أصغر منه بسنتين، وبلال لعلّه لم يكن ولد في ذلك الوقت."([45])

ولما تحدّث ابن حجر في هدي الساري عن رواية البخاري لأبي نوح قراد قال: "وروى له أبو داود والنسائي، وله عند الترمذي حديث من رواية أبي موسى الأشعري، فيه ألفاظ منكرة." ([46]) فلم يذكر أن الرواية برمّتها منكرة وإنما ألفاظ معيّنة. بل حتى ابن القيّم، وقد رأينا كيف كان ردّه على الحديث، لم ينكر القصّة من أصلها، فها نحن نراه يقول في كتابه زاد المعاد، وبالقرينة المشعرة بالإثبات: " فلمّا بلغ ثنتي عشرة سنة، خرج به عمّه إلى الشام– وقيل: كانت سنّه

تسع سنين- وفي هذه الخرجة رآه بحيرا الراهب، وأمر عمّه أن لا يقدم به على الشام خوفا عليه من اليهود، فبعثه عمّه مع بعض غلمانه إلى المدينة."([47])

ولمن احتجّ لصحة الحديث بكون الإمام البخاري قد أخرج لعبد الرحمن بن غزوان أبي نوح قراد، فيجب أن يضع في الحسبان أنّ البخاري- رحمه الله- لم يخرج لأبي نوح هذا إلا مرة واحدة وبمتابعة، كما قيّد ذلك العالم بصحيح البخاري الإمام ابن حجر، إذ يقول:" ليس له في البخاري سوى حديث واحد أخرجه في الخلع عن محمد بن عبد الله بن المبارك عنه عن جرير بن حازم ، بمتابعة إبراهيم بن طهمان، كلاهما عن أيوب عن عكرمة عن ابن عباس في قصة امرأة ثابت بن قيس بن شماس."([48])

وهذا الشيخ ناصر الدين الألباني-رحمه الله- في تخريجه لأحاديث كتاب السيرة النبوية للغزالي، يقول عن حديث الترمذي معقّبا على الشيخ الغزالي-رحمه الله- حينما شكك في قصة بحيرا بالأساس: "بل هي صحيحة، فقد أخرجها الترمذي من حديث أبي موسى الأشعري، وقال: هذا حديث حسن، قلت: بل هو صحيح، كما قال الجزري." ([49])

ثم يقول وهو يرد عليه:" من هم هؤلاء المحقّقون، ومن أين جاء الوضع المذكور؟ وهذه الرواية هي في حديث أبي موسى المتقدّم، وقد علمت صحته، وماذا تضرّ المضاهاة بعد الثبوت، أفلا ترى أنّ ما يذكره الإنجيليون يضاهي ما هو ثابت في القرآن الكريم من طلب فرعون لموسى في قتله الأنبياء؟ أفنردّ هذا للمشابهة المذكورة؟ اللهم لا."([50])

وحينما أنكر علي الطنطاوي-رحمه الله- صحة الحديث ردّ عليه الشيخ الألباني في مقال في جريدة المسلمون بعنوان: "حديث تظليل الغمام له أصل أصيل."([51]) ولخّص الألباني في كتابه دفاع عن الحديث النبوي والسيرة، الذي ألّفه ردّا على الدكتور البوطي-رحمه الله- ، ملخّص مضمون ذلك المقال في نقطتين، الأولى: أنّ الحديث مصحّح من قبل جمع من العلماء. والثانية قال فيها: " لا يلزم من خطأ الثقة في جملة من الحديث أن يكون الحديث كلّه منكرا أو موضوعا، لأنّ الوضع إنما يثبت بكون الراوي وضّاعا كذّابا، وهذا منفيّ هنا قطعا، وإنما يكون المتن نفسه موضوعا بدلالة أمور علمية لا علاقة لها بالإسناد، وهذا لا وجود له أيضا هنا مطلقا، اللهم إلا جملة أبي بكر وبلال ، فهي وحدها المنكرة" ([52])

وقال أيضا رادّا على الطنطاوي: "حديث تظليل الغمام للنبي - صلى الله عليه وسلم- ثابت في غير ما كتاب من كتب السنة، فكيف يصحّ أن يقال فيه لا أصل له، نعم لو قال لا يصحّ سنده، لكان أقرب إلى الصواب، وأبعد عن الغلوّ في الخطاب، وإنما قلت أقرب، لأنّ الصواب أنّ الحديث صحيح ."([53]) ثم قال عن الإسناد: "رجاله كلّهم ثقات، رجال الصحيح. أمّا أبو بكر بن أبي موسى فثقة بلا خلاف، واحتجّ به الشيخان، وأمّا يونس بن أبي إسحاق فاحتجّ به مسلم، وفيه كلام، لا يسقط حديثه عن رتبة الاحتجاج به، وقد قال فيه الذهبي: صدوق ما فيه بأس. وأمّا قراد واسمه عبد الرحمن فثقة أيضا، احتجّ به البخاري."([54])

وبشأن ما قيل عن قراد من أنه يروي المناكير، فإنه لا يعدّه جرحا مطلقا، لاسيما- حسب قوله إذا كان ثقة، كما هو شأن ابن غزوان هذا، ويستدل بقول الذهبي: "وما كل من روى المناكير بضعيف."([55])

وهذه العبارة للذهبي قالها في ترجمة أحمد بن عتاب المروزي، حيث نقل قول أحمد بن سعيد بن معدان فيه: "شيخ صالح روى الفضائل والمناكير. " ثم عقّب الإمام الذهبي بقوله:"ما كلّ من روى المناكير يضعّف. "([56]) ويقول ابن حجر في هدي الساري، حينما ذكر محمد بن إبراهيم التيمي، وما قاله أحمد بن حنبل فيه، من أنه يروي أحاديث مناكير، يقول: "المنكر أطلقه أحمد بن حنبل وجماعة على الحديث الفرد الذي لا متابع له." ([57])

ثم نجد الشيخ الألباني يصف الحكم على الحديث بالوضع بأنه غلو، ومنهم الإمام الذهبي الذي عقّب على قول الإمام الحاكم :"صحيح على شرط الشيخين"، قال الذهبي:" أظنّه موضوعا، فبعضه باطل." ([58]) فيقول الألباني-رحمه الله-: " فهذا الغلوّ من القول لا ينفق في ميدان العلم والبحث الحرّ، فأين الدليل على وضعه بطوله.؟ومن المعلوم أنّ الوضع إنما يحكم به من جهة السند، وهذا منفي هنا لما علمت من ثقة رجاله. وأمّا من جهة متنه، وهذا مفقود أيضا، إذ غاية ما يمكن أن ينكر منه ما ذكره الذهبي في ترجمة قراد أبي نوح في الميزان، فقال:" أنكر ما له حديثه عن يونس بن أبي إسحاق، وما يدلّ على أنه باطل، قوله: "وبعث معه أبو بكر وبلالا ." وبلال لم يكن بعد خلق، وأبو بكر كان صبيّا."([59])

تبيّن لنا إذن أنّ الشيخ الألباني يصحّح الحديث بطوله، إلا ما كان من تلك الزيادة الأخيرة التي ذُكر فيها أبو بكر وبلال، فيراها منكرة، لكن استدلاله بقول الذهبي ليس في صفّه، فهو يؤيّد قوله بصحة الحديث- ما عدا تلك الزيادة- بقول الذهبي، ولكنّ الذهبي خلال نفس قوله المحتجّ به، يطعن في صحة الحديث كلّه، بدليل قوله "وما يدل على أنه باطل "، فمفهوم قوله استدلاله بتلك الزيادة كدليل على الوضع، بالإضافة إلى قرائن أخرى عرفناها عندما أثبتّ رأي الذهبي كاملا، والله أعلم.

ويستميت محقّقا كتاب فوائد حديثية للإمام ابن القيّم، وهما الشيخان مشهور بن حسن وإياد بن عبد اللطيف، في تأكيد صحّة الحديث، فيذكران أوّلا أنّ تفرّد قراد لا يضرّ الحديث، فهو ثقة، ووقوع الغرائب- ما لم تكثر ويخالف الثقات- لا تضره.([60])

ثم يعقّبان على تساؤلات الذهبي السالفة الذكر عن الحديث ويحاولان ردّها. وأوّل ذلك حديثه عن كيفية تصوّر ميل في ء الشجرة، فقالا:" ليس هناك ما يدل على ملازمة الغمامة له، وإنما الأقرب أنها تظلّه أحيانا وتفارقه أحيانا... وممّا استنكره الذهبي أيضا، قال: "ولم نر النبي- صلى الله عليه وسلم- ذكّر أبا طالب قط بقول الراهب، ولا تذكرته قريش، ولا حكته أولئك الأشياخ...إلخ، فيقال: وهذا لا غرابة فيه، فإنّ ذلك أوّلا خبر من راهب من أكثر من ثلاثين سنة أو نحوها، مات فيها من مات ونسي من نسي، بالإضافة إلى أن تنبّؤات الكهّان والرهبان ونحوهم كانت كثيرة، وربما اعتبرت تفاؤلات للصبي لم يعيروها الاهتمام اللازم. ثم من قال أنّه لم يذكّره، فهل كل ما قيل نقل لنا ؟ هذا ما لم يقله

إنسان، وهل كان أبو طالب في حاجة إلى تذكيره بمثل هذا، وهو يعلم يقينا أنّ محمدا – صلى الله عليه وسلم– صادق فيما يقول.؟ وهل يتناقل ذلك أشياخ رأوا الحق بأعينهم والمعجزات الباهرات فلم يؤمنوا.؟ وهل هناك أعظم من انشقاق القمر والإسراء، ومع ذلك ظلّوا في طغيانهم يعمهون. وقد ثبت من طرق عدة أمور مشابهة لذلك حدثت للنبي– صلى الله عليه وسلم – قبل هذه الحادثة وبعدها.. وممّا استنكره أيضا قال: لو وقع لبقي عنده – صلى الله عليه وسلم – حسّ من النبوة ولما أنكر مجيء الوحي إليه.. إلخ. فيقال: أَخبَر من راهب سمعه طفل من ثلاثين سنة كالمعاينة.؟ ومن يدريه أنه صدق في خبره ، وقد شقّ صدره الشريف، وسمع الملائكة تكلّمه، وحصل له أمور كثيرة، فهل تردّ لأجل رهبته وخشيته على نفسه عند مجيء الوحي..؟ وممّا استنكره قال: " فلو أثّر هذا الخوف في أبي طالب وردَّه، كيف كانت تطيب نفسه أن يمكنه من السفر إلى الشام تاجرا لخديجة." وأقول: هل الطفل الصغير كالرجل الكبير في الخوف عليه، وهل ردُّه له بناء على كلام الراهب يجعله يعتقد ذلك كقضية مسلّمة، وهل كانت له السلطة في منعه من ذلك بعد أن أصبح رجلا، وهل تذكّر ما قاله الراهب حتى يحاول منعه..؟ وممّا استنكره أيضا ، قال: " في الحديث ألفاظ منكرة تشبه ألفاظ الطرقية." ولا بأس في ذلك، فالطرقية هم خلَف الرهبان، وهذا الكلام ليس فيه شيء من كلامه –صلى الله عليه وسلم – ، فما الغريب أن يكون شيء من هذا."([61])

وأنت تلاحظ معي أنّ هذه الحجج التي رُدّ بها على تساؤلات ومطاعن الإمام الذهبي، بعضها قوية، وأخرى لا تبدو أنها كذلك. فمثلا اعتراض الذهبي على متن الحديث بتساؤله عن عدم اشتهار هذه البشارة على ألسنة القرشيين تساؤل وجيه، فالمنطقي أن يفرح القرشيون بهذه البشارة وأن يذيعوها بعد رجوعهم، خاصّة وأنّ الروم قد علموا بالنبيّ، وجاؤوا يبحثون عنه ليقتلوه، فهذا باعث مهم لجعل القرشيين يتصيّدون الفرصة مستقبلا لينافسوا الروم، بل ويقهروهم ولا يظلوا يأتونهم تاجرين خائفين. ثم لما أعلن النبي– صلى الله عليه وسلم– نبوءته، كان على الأقلّ يوجد من سمع بالقصة السابقة، فالثلاثون سنة ليست بالمدة الطويلة جدا، ومن المستبعد أن يموت كل من كان مع النبي– صلى الله عليه وسلم– ويبقى فقط عمّه. وما دام عمّه مصدقا للنبيّ بعد نبوته– وإن لم يسلم– فكان الداعي قويا ليذكّر أشياخ قريش، فعلى الأقلّ إن لم يتبعوه أن يكفّوا أيديهم عنه وعن المؤمنين، وأشياخ قريش هم الذين جاؤوا لأبي طالب يطلبون منه أن يُصمت ابن أخيه.

ومن الغرائب ما جاء في إرسال الروم للجنود بحثا عن النبي– صلى الله عليه وسلم– ، فيحق التساؤل؛

لماذا اختار الروم الخروج للبحث في تلك اللحظة بالذات، وماذا لو تأخرت قافلة قريش يوما أو يومين ، ولماذا لم يأتوا عندما ارتحل النبي– صلى الله عليه وسلم– رحلته الثانية وهو ابن خمس وعشرين سنة.؟ ثم هل كان الروم عاجزين فعلا على أن يبحثوا عن النبي– صلى الله عليه وسلم– حتى ولو كان في مكة.؟ ناهيك عمّا جاء من مبايعة أو متابعة– على اختلاف الروايتين– أولئك الجنود .

وبالعودة إلى الحديث عن الإسناد، ينبغي التذكير والتأكيد على أنّ إخراج البخاري أو مسلم الحديث عن راو معين، لا يعني بالضرورة صحة كلّ مرويات ذلك الراوي. فمثلا الإمام مسلم، من رجاله الذين أخرج لهم مطر الوراق، الذي قال فيه ابن سعد: " فيه ضعف في الحديث ." وقال أبو حاتم : "ضعيف." وقال النسائي: "ليس بالقوي." وكان يحي بن سعيد القطان يشبّهه بابن أبي ليلى في سوء الحفظ، وأمّا الذهبي فقال: "مطر من رجال مسلم حسن الحديث."([62]) وعندما تحدّث ابن القيم عن مواضع سجدات القرآن في كتابه زاد المعاد، ذكر الحديث الذي أخرجه أبو داود عن ابن عباس:" أنّ رسول الله – صلى الله عليه وسلم– لم يسجد في شيء من المفصّل منذ تحوّل إلى المدينة ." قال عنه: "حديث ضعيف."([63]) والحديث رواه أبو داود، قال: "حدثنا محمد بن رافع حدثنا أزهر بن القاسم ، قال محمد رأيته بمكة، حدثنا أبو قدامة عن مطر الوراق عن عكرمة عن ابن عباس ..الحديث." ([64]) فعندما ضعّف ابن القيم الحديث أعلّه بأبي قدامة، وذكر ما قيل فيه، ثم قال: "وعلّله يحي القطان بمطر الوراق، قال: كان يشبّهه في سوء الحفظ بمحمد بن عبد الرحمن بن أبي ليلى، وعِيب على مسلم إخراج حديثه." ([65])

ثم قال الإمام ابن القيم– وهذا هو الشاهد–: "ولا عيب على مسلم في إخراج حديثه، لأنه ينتقي من أحاديث هذا الضرب ما يعلم أنه حفظه، كما يطرح من أحاديث الثقة ما يعلم أنه غلط فيه، فغلط في هذا من استدرك عليه في إخراج جميع أحاديث الثقة، ومن ضعَّف جميع أحاديث سيّء الحفظ، فالأولى طريقة الحاكم وأمثاله، والثانية طريقة ابن حزم وأشكاله، وطريقة مسلم هي طريقة أئمة هذا الشأن، والله المستعان." ([66]) فالاستدلال على صحة الحديث بكون المروي عنه من رجال البخاري أو مسلم ليس دائما كافيا إذا كان الراوي مختلفا فيه، بل العبرة بعدم الشذوذ و العلة ، وبالشواهد والمتابعات.

ومن الجدير بالذكر التأكيد على أنّ تضعيف حديث قصة سفرية النبي – صلى الله عليه وسلم– لا يعني بالضرورة تضعيف القصة كلها بإطلاق، فقد اشتهرت بها كتب السيرة المختلفة، وإنما ذكر تلك التفصيلات هو محلّ النظر؛ فالذي يُتوقّف عنده هو ما مرّ بنا من طعون النّقاد ، وعلى رأسها ذكر أبي بكر وبلال، وتظليل الغمامة المستمر، وميل في الشجرة، وإرسال الجنود الروم. وخير مَن روى القصة من المحدّثين دون تلك التفصيلات المجرحة، الحارث بن أبي أسامة في مسنده ، إذ يقول: " أنبأ أبو عبد الله محمد بن سعد، أخبرنا خالد بن خداش، حدثنا معتمر بن سليمان، سمعت أبي يحدث عن أبي مجلز، أنَّ عبد المطلب–أو أبا طالب شكّ خالد– قال لما مات عبد الله عطف على محمد، قال: فكان لا يسافر سفرا إلا كان معه فيه، وأنه توجّه نحو الشام فنزل منزلا، فأتاه راهب فقال:" إنّ فيكم رجلا صالحا." ثم قال: " أين أبو هذا الغلام.؟ قال: فقال : ها أنا ذا وليّه، أو هذا وليّه. قال: احتفظ بهذا الغلام، ولا تذهب به إلى الشام، إنّ اليهود قوم حسد ، وإني أخشاهم عليه. قال: ما أنت تقول ذلك، ولكنّ الله يقوله، فردّه. قال :" اللهم إني أستودعك محمّدا "، ثم إنه مات."([67])

والملاحظ في الأخير أنّ حجج المصحّحين للحديث، ومنهم الشيخ الألباني، معتمدة أساسا على صحة السند بالنسبة إليهم، لأنّ رجاله رجال الصحيح، وقد وضّحت قضية القول بصحة الأحاديث بكون الراوي من رجال البخاري أو مسلم. كما قد مرّ بنا قول الشيخ الألباني-رحمه الله- السابق: " ومن المعلوم أنّ الوضع إنما يحكم به من جهة السند". وهذه القضية، وأعني بها قضية تصحيح الحديث تبعا لصحة سنده الظاهرة- كما يراها المصحّح- حتى وإن لوحظ في المتن شيء من الاضطراب أو المخالفة، قضية مهمّة جدا ،استدعت وما زالت تستدعي زيادة دراسة وتفصيل وبيان، وصلّ اللهم وبارك وسلّم على عبدك ونبيّك محمد- صلّى الله عليه وسلم- وعلى آله وصحبه أجمعين.

الهوامش:

(1) صبَّ:رقَّ واشتاق

(2) قطّ: الدهر

(3) تهصَّرت : تدلّت.

(4) السيرة النبوية، محمد بن إسحاق،1/ 122، 123، 124.

(5) المصدر نفسه،1/ 124

(6) البداية والنهاية، ابن كثير ، 186/2.

(7) كتاب الطبقات الكبير، محمد بن سعد ،99/1

(8) البداية والنهاية ،185/2.

(9) فوائد حديثية ،ابن قيم الجوزية، ص21.

(10) المصدر نفسه، ص21.

(11) عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، ابن العربي المالكي، 13/ 106، 107، 108.

(12)البحر الزخار المعروف بمسند البزار، الحافظ أبو بكر البزار، حديث رقم: 3096 ، 97/8، 98.

(13) المصدر نفسه،98/8

(14) المستدرك على الصحيحين، أبو عبد الله الحاكم النيسابوري، كتاب تواريخ المتقدمين من الأنبياء والمرسلين، حديث رقم: 4229 ،672/2، 673.

(15) تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ،الإمام الذهبي ،503/1 .

(16) البداية والنهاية،185/2، 186.

(17) ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الحافظ الذهبي، 4 /306 .

(18) المصدر نفسه،307/4

(19) هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري، الحافظ ابن حجر العسقلاني ، ص559

(20) الثقات ، الحافظ محمد بن حبان بن أبي حاتم البستي ،8 /375، وميزان الاعتدال،307/4 .

(21) ميزان الاعتدال،306/4.

(22) كتاب العلل، ابن أبي حاتم الرازي، 6/ 78

(23) صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني،284/3

(24) رواه الترمذي في سننه،كتاب التفسير،سورة الأنبياء، عارضة الأحوذي ،22/12، 23. ورواه أحمد في مسنده،406/43، 407.

(25) البداية والنهاية،186/2

(26) المستدرك للحاكم، 673/2 .

(27) فوائد حديثية ،هامش ص:34.

(28) فوائد حديثية،ص:34، 35.

(29) الجرح والتعديل، ابن أبي حاتم، 244/9

(30) ميزان الاعتدال، 318/8.

(31) فوائد حديثية، ص24.

(32) الطبقات،99/1 . وعندما استهل الإمام ابن القيم نقل كلام ابن سعد ، قال أنبأنا محمد بن عمر، وفي الأصل ما أثبته وهو أخبرنا. انظر فوائد حديثية ، ص24

(33) فوائد حديثية، ص25، 26.

(34) زاد المعاد في هدي خير العباد، ابن قيم الجوزية ،18/1.

(35) ميزان الاعتدال،307/4.

(36) تاريخ الإسلام ،الذهبي،503/1، 504

(37) انظر المغني في الضعفاء، الحافظ الذهبي،608/1

(38) البداية والنهاية، 186/2.

(39) فوائد حديثية، ص 32.

(40) المصدر نفسه ، من ص49، إلى ص53.

(41) حكى ذلك السهيلى عن بعضهم كما قال ابن كثير في البداية والنهاية،186/2.

(42) عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، الحافظ أبو الفتح محمد
بن سيد الناس، 108/1

(43) فقه السيرة النبوية، محمد الغزالي، ص68، 69.

(44) المرجع نفسه، ص69.

(45) مسند البزار، هامش 98/8.

(46) هدي الساري، ص559.

(47) زاد المعاد، ص18

(48) هدي الساري، ص 559.

(49) فقه السيرة النبوية ، هامش ص68

(50) المرجع نفسه، هامش ص69.

(51) دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ، في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة، محمد ناصر الدين الألباني، ص68

(52) المرجع نفسه، ص69.

(53) فوائد حديثية، هامش ص46.

(54) المصدر نفسه.

(55) دفاع عن الحديث النبوي، ص66

(56) ميزان الاعتدال،259/1. هي في الميزان "يضعف" وفي كتاب الألباني "بضعيف."

(57) هدي الساري، ص583.

(58) المستدرك للحاكم،672/2.

(59) فوائد حديثية، هامش ص 47.

(60) المصدر نفسه، ص41.

(61) المصدر نفسه ، ص43، 44.

(62) ميزان الاعتدال، 445/6.

(63) زاد المعاد ،98/1.

(64) سنن أبي داود، كتاب الصلاة باب من لم ير السجود في المفصل ،حديث رقم:1403 ، 5/2.

(65) زاد المعاد، 98/1 .

(66) المصدر نفسه.

(67) فوائد حديثية ، ابن القيم، ص25 .

قائمة المصادر :

1- أحمد بن حنبل، المسند، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرون، مؤسسة الرسالة، ط 1 ،1421هـ، 2001م.
2- أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، هدي الساري مقدمة فتح الباري بشرح صحيح البخاري،دار الحديث، القاهرة، ط1 ،1998م.
3- أحمد بن عمرو البزار، البحر الزخار المعروف بمسند البزار، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى،1409هـ،1988م.
4- إسماعيل بن عمر بن كثير، البداية والنهاية، المكتبة العصرية، صيدا ، بيروت، 1424 هـ، 2004م.
5- سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ،المكتبة العصرية، بيروت،دت.
6- عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، الجرح والتعديل، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ط1، 1373هـ، 1953 م.
7- عبد الرحمن بن محمد ابن أبي حاتم، كتاب العلل، ابن أبي حاتم الرازي، مكتبة الملك فهد، الرياض ، ط 1 ،1427هـ،2006 م.
8- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، زاد المعاد في هدي خير العباد ، المطبعة الميمنية ، مصر، دت.

9- محمد بن أبي بكر ابن قيم الجوزية، فوائد حديثية ، تحقيق وتخريج أبو عبيدة مشهور بن حسن وأبو معاذ إياد بن عبد اللطيف، دار ابن الجوزي، ط1، 1995م.
10-محمد بن أحمد الذهبي، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام ، تحقيق ،د بشار عواد ، دار الغرب الإسلامي ،ط 1 ،2003م.
11-محمد بن أحمد الذهبي، المغني في الضعفاء، تحقيق حازم القاضي،دار الكتب العلمية، بيروت،لبنان، ط 1، ،1418ه،1997 م.
12-محمد بن أحمد الذهبي، ميزان الاعتدال في نقد الرجال ، دار الكتب العلمية، بيروت ،لبنان، ط1 ،1416ه،1995 م.
13- محمد بن إسحاق، السيرة النبوية، تحقيق أحمد فريد المزيدي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2004م ،1424ه.
14- محمد بن حبان، الثقات ، مؤسسة الكتب الثقافية، حيدر آباد، الهند، ط1، 1399ه ،1979م.
15- محمد بن سعد، كتاب الطبقات الكبير، تحقيق علي محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة ،دت.
16-محمد بن عبد الله ابن العربي، عارضة الأحوذي بشرح صحيح الترمذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان،دت.
17- محمد بن عبد الله الحاكم، المستدرك على الصحيحين، تحقيق مصطفى عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 1422 ه ، 2002 م.
18-محمد بن سيد الناس، عيون الأثر في فنون المغازي والشمائل والسير، مكتبة دار التراث ،المدينة المنورة،دت.
19- محمد الغزالي، فقه السيرة النبوية، دار الكتب الحديثة ،مصر، ط 6 ،1965م.
20- محمد ناصر الدين الألباني، دفاع عن الحديث النبوي والسيرة ، في الرد على جهالات الدكتور البوطي في كتابه فقه السيرة، مؤسسة الخافقين، دمشق، دت.
21- محمد ناصر الدين الألباني، صحيح سنن الترمذي، محمد ناصر الدين الألباني، مكتبة المعارف، الرياض، ط 1، 1420ه،2000 م.

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، إخواني الفضلاء الكرماء مسؤولي مجلة تاريخ العلوم، يسرني أن أبعث إليكم مجددا وأنا طامع في مزيد نوالكم وتكرمكم فتقبلوا نشر موضوعي هذا، وقد عدلت في شكله ما

استطعت وفقا لمطالب مجلتكم، وإني راج منكم – لفضلكم-عدم ردي، ولكم كل الدعاء والخير، وجزاكم الله عنا خيرا ، ووفقكم الله تعالى.

السيرة الذاتية:

فاروق بوعزة، مولود في 1975/04/10 بعين ياقوت باتنة.

متحصل على شهادة بكالوريا رياضيات سنة 1993.

شهادة الليسانس في اللغة والأدب العربي سنة 1997 من جامعة باتنة.

ثم على شهادة الليسانس في العلوم الإسلامية، شعبة كتاب وسنة، من جامعة باتنة سنة 2007.

وبعد الدراسة ما بعد التدرج تحصلت على شهادة الماجستير علوم إسلامية، شعبة كتاب وسنة، بتقدير قريب من الحسن،سنة 2011،عن موضوع:أقوال عكرمة مولى ابن عباس في التفسير،عرض ودراسة،وكان المشرف الدكتور حسين شرفة.

وقد تحصلت- بحمد الله- على الدكتوراه هذه السنة2017م، عن موضوع: أثر الأحاديث الضعيفة والموضوعة في التفسير تحت إشراف الدكتور حسين شرفة.

أستاذ في التعليم الثانوي منذ سنة 2004،مادة اللغة العربية وآدابها.

وأستاذ مؤقت في جامعة باتنة،كلية الآداب ،قسم اللغة العربية وآدابها،منذ سنة 2011 إلى اليوم.

نشر لي : خمسة كتب خاصة بالتعليم الثانوي،تحت سلسلة الممتاز في اللغة العربية وآدابها،من دار بغدادي بالجزائر العاصمة، وتحت الطبع الآن كتاب:عكرمة مولى ابن عباس ومنهجه في التفسير.
والحمد لله رب العالمين.

جزاكم الله كل خير.